٨٣٪ من حاجتها النفطية، بينما أرسلت إليه ٥٠٪ من صادراتها. هذا ما يثبت أهمية الطاقة في علاقات المنطقتين المذكورتين، وما يفرض على الأسرة الأوروبية سياسة التعاون مع مجموعة الدول المصدرة للنفط.

ومن الجدير بالذكر ان أسواق الدول العربية تشكل أهم سوق بالنسبة للمجموعة الأوروبية، وهي الأمل الوحيد للاقتصاد الأوروبي، الذي يشكو الركود منذ عدة سنوات. فالدول العربية تستورد ١٤,٣٪ من صادرات السوق الأوروبية المشتركة، في مقابل ١٩,١٪، وهو ما تصدّره إليها. والتبادل التجاري بين الدول العربية والسوق الأوروبية المشتركة، بين ١٩٧٠ و ١٩٧٧، قد تطور بنسب مختلفة. فصادرات السوق الأوروبية المشتركة للدول العربية زادت بنسبة ٥٧٨٪، بينما وارداتها منه زادت بنسبة ٣٠٤٪. وفي ١٩٧٧، مثلاً، صدّرت السوق الأوروبية المشتركة للدول العربية بما معدله ٢٣٤٠٠ مليون وحدة أوروبية *، أي ١٤,٣٪ من مجموع صادراتها (وهو ما يوازي صادراتها للولايات المتحدة واليابان معاً). بينما استوردت السوق الأوروبية من الدول العربية، ١٩,٩٪ سنة ١٩٧٦ و ١٩,١٪ سنة ١٩٧٧ (أي أكثر من ٥٠٪ من مجموع صادرات الدول العربية إلى الولايات المتحدة واليابان معاً)[٣].

لقد تأثّر الميزان التجاري، بين الدول العربية والسوق الأوروبية المشتركة، بزيادة أسعار النفط سنة ١٩٧٣. ولكن، حتى خلال الفترة، بين ١٩٧٠ و١٩٧٢، كان الميزان التجاري يميل لصالح العرب بخمس مليارات من الوحدات الأوروبية. وفي ١٩٧٤ ارتفع هذا الرقم إلى ثلاثة أضعاف. ولكن فيما بعد، ومع بقاء اسعار النفط، تقريباً، دون تغيير، استطاعت السوق الأوروبية معالجة الأمر بزيادة أسعار صادراتها. ففي ١٩٧٧ سجّل الميزان التجاري فائضاً لصالح العرب، مقداره ٩٢٠٠ مليون وحدة أوروبية، نتجت عن استيراد أوروبا الغربية للنفط العربي[٤].

وتتوزع نوعية صادرات السوق الأوروبية للدول العربية على النحو التالي:

	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٧٧
المنتجات الزراعية	١٢٪	٧,٢٪	٦,٧٪
المواد الخام والمنتجات الكيماوية	١٦٪	٩,٧٪	٥,٧٪
المنتجات المصنعة	٣١٪	٢٦,١٪	٣١٪
الآلات ووسائل النقل	٤١٪	٥٢,٧٪	٤٩,١٪

وتستورد السوق الأوروبية المشتركة من الدول العربية، النفط ومشتقاته بشكل أساسي، ومنتوجات زراعية بشكل ثانوي وضئيل.

---

* الوحدة الأوروبية تساوي ١,٢١ دولاراً .